الحوار الإستراتيجي في العلاقات الدولية
الولايات المتحدة الأمريكية- الجزائر.. أنموذجا

قويدري أحمد

باحث دكتوراه

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الملخص:

ترتكز الدراسة على اشكالية مفادها أن الحوار الإستراتيجي أداة تواصل و هيمنة بين الدول، فهل الأمر ينطبق على العلاقات بين قوة عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية و دولة استراتيجية موقعا، أهمية و دورا مثل الجزائر؟.

قصد الاجابة على هذه الاشكالية، تم التطرق الى محاور ذات صلة بالموضوع و هي مفهوم الحوار الإستراتيجي وخلفياته، الحوار الإستراتيجي الغربي مع الدول الأخرى و الحوار الإستراتيجي الغربي- الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر أنموذجا.

Résumé:

La présente étude Se propose de mettre l'accent sur la problématique des relations entre une grande puissance, en l'occurrence les USA et un grand pays, de par ses capacités et son positionnement stratégique, qu'est l'Algérie. Les axes sur lesquels s'appuie l'étude, sont à même de démontrer que qu'une relation de coopération pourrait se baser sur les atouts des acteurs et leurs intérêts mutuels tout en faisant ressortir le besoin de garder le cap pour la construction d'un projet de puissance avec toutes ses dimensions à même de contenir les assauts d'un acteur mondial, telles les USA.

مقدمة:

يعتبر الحوار الإستراتيجي مقاربة جديدة ومفهوم وافد على حقل العلاقات الدولية، وانتقل من ميدان الطب النفسي إلى ميدان العلوم السياسية، وخاصة حقل العلاقات الدولية في بداية الألفية الثالثة، ومن بين من أطلق الحوار الإستراتيجي منظمة الحلف الأطلسي مع الدول غير الأعضاء فيه، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين ومصر وتونس والجزائر والمغرب ودول أخرى، أما فرنسا فقد أطلقت حوارها الإستراتيجي مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط خاصة مع الجزائر، أما الحوار الإستراتيجي الداخلي لأوروبا فقد كان بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا، ولقد كانت بدايات هذا النمط من الحوار في تسعينيات القرن الماضي، على اثر بوادر نشوء نظام دولي جديد وذلك بتأثير من الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة عن طريق منظمة حلف شمال الأطلسي ثم بعد أحداث سبتمبر2001 اعتمدته الولايات المتحدة كأحد أساليب سياستها الخارجية وبناء على هذا التوظيف يمكن طرح الإشكالية التالية لمعالجة هذا الموضوع :

هل يعد الحوار الإستراتيجي أداة تواصل أم هيمنة بين الدول، لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر؟

لدراسة هذه الإشكالية، سيتم الاعتماد على المحاور التالية:

- المحور الأول: مفهوم الحوار الإستراتيجي وخلفياته،
- المحور الثاني: الحوار الإستراتيجي الغربي مع الدول الأخرى،
- المحور الثالث: الحوار الإستراتيجي الغربي -الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر أنموذجا-.

المحور الأول: مفهوم الحوار الإستراتيجي وخلفياته.

اولا- الجذور التاريخية للحوار الإستراتيجي:

استعمل هذا المصطلح من طرف الباحثين الإيطاليين "جيورجيو نادرون Georgio nadrone" و"اليسندرو سالفيني Alisandro salvini" في مجال العلاج النفسي للمرضى، الذين يعانون من تناقضات بين منطق الإيمان وخداع النفس، والذين صدر لهما كتاب بعنوان: الحوار الإستراتيجي: التواصل عن طريق الإقناع بتقنيات التغيير المتقدمة Le dialogue stratégique: Communiquer en persuadant techniques avancées de changement، وكتتويج لدراسة دامت ما يقارب 20 سنة تم إنشاء معهد الحوار الإستراتيجي في منتصف التسعينيات كمؤسسة فكرية أوروبية مستقلة تعمل مع الجمهور والقطاع الخاص، فضلا عن وسائل الإعلام العالمية والقيادات الأكاديمية، لتطوير الاستجابات المتعددة الأطراف للتحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسة في هذا العصر، وتحسين القدرات الأوروبية، مع العمل بفعالية على الساحة العالمية، ومنها دعم مختلف الشبكات العابرة للحدود، وتعزيز القيادات والاستقرار في أوروبا وجوارها بالمعنى الواسع، وذلك بهدف السعي لتجاوز الانقسامات الطائفية ومواجهة التحديات التي تؤثر سلبا على العلاقات فيما بينهم.

يجدر الإشارة، هنا، أن هذا المعهد أسسه وترأسه البارون جون من تشيلي، ووبندن فال، وقد انبثقت هذه المنظمة بداية من منتصف التسعينيات عن طريق سلسلة من الاجتماعات السنوية مع قادة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، داخل الشبكة المعروفة "نادي الثلاثة" "Lub of thrée"، أما في عام 2006 فقد شارك نادي الثلاثة في عملية الانتقال بإنشاء معهد الحوار الإستراتيجي والذي أنشىء لخدمة الهيكل المؤسسي لمختلف تشعبات الشبكة، وتوسيع نطاق الأنشطة خارج المؤتمرات السنوية ووضع برامج طويلة المدى في عدد من المجالات المتصلة بالتحديات والفرص الإستراتيجية الأوروبية.

وقد عمل معهد الحوار الإستراتيجي على المواضيع التالية:

1- أوروبا في العالم:

ينظم هذا البرنامج الجلسات السنوية لنادي الثلاثة يجمع المؤتمرين من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا في مجالات السياسة والأعمال ووسائل الإعلام بالإضافة إلى تسهيل سلسلة من المؤتمرات في دائرة صغيرة من الضيوف، مثل ميخائيل كازيانوف، وكاترين أشتون، والفريق العامل المعني بتركيا، كما يسعى الى خلق قيادة للتعاون الثلاثي بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتركيا.

2- الأمن ومكافحة التطرف:

يهدف الى تحسين تقاسم المعلومات بشأن أفضل السبل لمنع ومكافحة اليمين المتطرف تحت عنوان مكافحة التطرف العنيف[1].

ثانيا- مفهوم الحوار الإستراتيجي في العلاقات الدولية:

يستهدف الحوار الإستراتيجي الدولي مساحة الريبة والشك لدى الأطراف الدولية وذلك بالارتكاز على مساحة الراحة (الاطمئنان) باعتبارها أطرافا تنطلق من خلفيات وتصورات ومعتقدات ومصالح قد تدفعها إلى بعث الشكوك والريبة اتجاه الطرف الأخر مما يضطر الأخير إلى البحث في مساحة أخرى تكون مبعثا للاطمئنان السلس بقصد إيجاد توافق بين الدولتين انطلاقا من حالة الاطمئنان وتوسيع مساحة الراحة على حساب حالات الريبة ودواعي الخوف المحيطة بها، وبذل الجهود من أجل إرساء آليات التعاون ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، التي قد تهدد الدولة المستهدفة من الحوار من جهة، ومواجهة تحديات الأمنية الإقليمية الناشئة عن بروز فواعل جديدة غير دولاتية، من جهة أخرى.

ظهر الحوار الإستراتيجي في ايطاليا لمعالجة المرضى عن طريق اللغة، بهدف بناء جسور تواصل للوصول إلى مساحة الراحة لدى المريض، وبحث الطبيب لمساعدة المريض عن التناقضات والعقد والمخاوف والاضطرابات النفسية التي يعاني منها، ليصبح المريض كطرف معالج، وهو من يقدم الحلول والطبيب مهمته فقط الإشراف. بمعنى آخر توجد ثلاثة مساحات بالبيئة النفسية هي: المساحة الآمنة، المساحة المستقرة و المساحة المضطربة.

حيث يتم الانتقال من مساحة إلى أخرى حسب استجابة المريض وتفاعله مع الحوار الإستراتيجي، هذا التوصيف تم إسقاطه على البيئة الدولية، فأستعمل مفهوم الحوار الإستراتيجي من طرف المؤسسات والمنظمات، وكذلك الدول كأداة فعالة للتعامل مع البيئة الإستراتيجية لتبديد الشكوك والمخاوف لدى الأطراف المشاركة والمستهدفة.

1- تعريف الحوار الإستراتيجي:

يعرف "جيورجيو نادرون Georgio Nadrone" الحوار الإستراتيجي على أنه: التواصل عن طريق الإقناع باستخدام التقنيات المتقدمة للتغيير، أو هو عملية تصميم وسيلة يتم من خلالها إعادة تعيين العقل الجماعي، أو حتى تحديده وتجميع وتقاسم القدرات المبنية على الثقة المتبادلة والمطلقة، والإرادة والقدرة على العمل مع الشركاء المعنيين[2]. ويعد الحوار الإستراتيجي محاولة سد الثغرات لعملية صنع القرار في العمليات الغامضة والمخيفة مثل الفجوات عند الأطراف المتفاعلة مع العمليات، والاستجابة للتغيرات التي يتم نقلها خارج منطقة الراحة مثل أزمة الثقة، أو اتخاذ قرار بإمكانه أن يؤدي إلى التحول في البيئة الإستراتيجية الدولية.

وتقول السيدة ألن لايبسون المسؤولة الأمريكية السابقة والرئيسة الحالية لمعهد "ستيمسن" للدراسات الإستراتيجية في واشنطن: أن تعريف هذه الحوارات "مطاطي"، وهو يتكيف حسب رغبات طرفي الحوار، ولكن هذه الحوارات تتجاوز- في كل الأحوال من حيث عمقها- المستوى الاعتيادي للحوارات الثنائية. هذه الحوارات الإستراتيجية هي عادة حوارات ذات بعد إقليمي، كما أنها تتجاوز الاعتبارات الظرفية أو قصيرة المدى من حيث استشرافها للأفاق بعيدة المدى للعلاقات الثنائية[3].

وقال تشو فنغ، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة بيكين، من جهته، أن حضور ضباط عسكريين لأول مرة يؤكد المعنى الإستراتيجي للحوار الذي يشتمل على موضوعات دفاعية وعسكرية، وقال إن كلمة "استراتيجي" لابد أن تترجم، لا سياسيا أو دبلوماسيا فحسب، وإنما أيضا من وجهات النظر الأمنية والدفاعية والعسكرية.

فيما تحدث ليو جيانغ يونغ أستاذ الشؤون الدولية في جامعة تسينغهوا، قائلا أن الحوار الحالي الذي يغطي موضوعات دفاعية وعسكرية يظهر الجانب المتزايد "للدبلوماسية العسكرية " في العلاقات الكلية بين الصين والولايات المتحدة[4].

2- الحوار والحوار الإستراتيجي:

يختلف الحوار الإستراتيجي عن الحوار ويكفي أن مفهوم الحوار الإستراتيجي يحمل الطابع الإستراتيجي، وعليه فالحوار عبارة عن نقاش يديره أطراف الحوار، ويكون بطريقة متكافئة، في مسألة معينة ويتميز بالبعد عن التعصب لإظهار الحق بالحجة والبرهان، وينتهي بمجرد الوصول إلى التفاهم.

أما الحوار الإستراتيجي فهو عملية مستمرة ومتواصلة، وهو إقدام الطرف القوي المحاور لتوجيه الطرف الأخر وفق إستراتيجية قد أعدها مسبقا، والسعي إلى تبديد المخاوف وإقناعه بالمصالح المشتركة من أجل تحقيق أهدافه، والوصول معا الى التصدي للتهديدات المشتركة التي قد تهددهما، انطلاقا من مساحة الراحة بين طرفي الحوار.

3- التعريف الإجرائي للحوار الإستراتيجي:

الحوار الإستراتيجي هو مفهوم مركب لمضمون التفاعل المؤسساتي للدول، الذي يعطيها طابع الثبات والدورية في مسار يتسم بالتعاون والتنافس، والاستجابة للتغيرات المحتملة في البيئة الدولية خارج منطقة الراحة، والمتمثلة في أزمة الثقة وعدم اليقين متخطية الاعتبارات الظرفية أو القصيرة، من حيث استشرافها للأفاق المستقبلية بعيدة المدى.

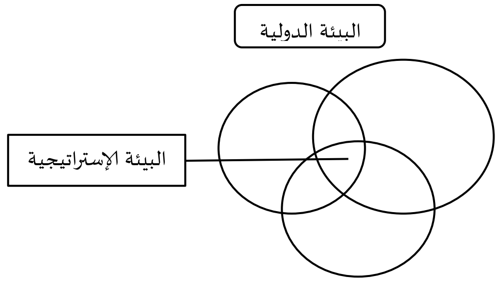
4- علاقات الحوار الإستراتيجي بالبيئة الإستراتيجية:

تعد البيئة الإستراتيجية الحقل الذي تتفاعل فيه القيادة من منطلق ذاتي مع دول أخرى وأطراف لخدمة مصالحها، وتتألف هذه البيئة من سياق داخلي وآخر خارجي، وظروف وعلاقات وتوجهات وقضايا وتهديدات وفرص وتفاعلات ونتائج تؤثر في نجاح الدولة في علاقاتها مع العالم المادي، ومع الدول والأطراف الأخرى، كما تحمل في طياتها عاملي المصادفة والمستجدات المستقبلية المحتملة[5]. وتتسم البيئة الإستراتيجية للدول بأربع سمات هي: التقلب Volatility ، التوجس Uncertainty، التعقيد Complexity و الغموض Ambiguity.

تختصر في كلمة واحدة **VUCA** وهي الحروف الأولى لهذه السمات، وهي دائما في حالة عدم استقرار "فوضى ديناميكية" ذات تأثيرات متداخلة بعضها مع بعض وهي عرضة لردود أفعال وتغيرات سريعة ومتغيرة وغالبا ما تتسم بالعنف[6]، فهي تتحرك في عملية ليست جامدة ولا ضمن مسار خطي، بل تتميز بالتطور والتغير والتحول والغموض في آن واحد، حيث تستمد العلاقات الدولية تفاعلاتها من خلال تعدد الأطراف الفاعلة في محاولاتهم الاندفاعية والتموضعية للحفاظ على وضعهم القائم، والسعي إلى تحصيل مكاسب تكاد تكون مطلقة من قدراتهم وإمكاناتهم البشرية ومواردهم وثرواتهم الطبيعية، هذا السعي الذي يحكمه منطق التنافس والصراع يتحول بدوره ويدفع إلى حوار

إستراتيجي بين الأطراف المتنافسة، والذي تهدف فيه كل دولة إلى حماية حدودها والحفاظ على مكتسباتها وتحقيق إستراتيجياتها التي تستجيب إلى مستجدات الواقع الدولي وتحولاته.

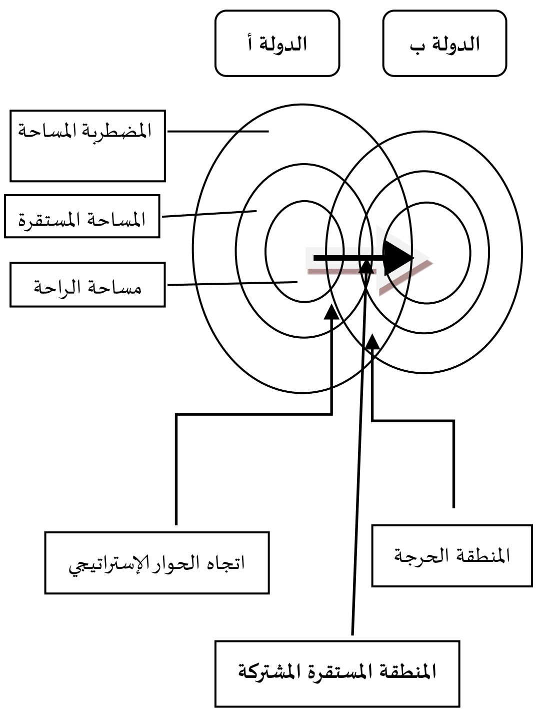
الشكل (1): البيئة الإستراتيجية للدول.



المصدر: من إعداد الباحث.

يبدأ الحوار الإستراتيجي، عموما، من تقاطع دائرتي منطقة الراحة والاطمئنان بين الأطراف الساعية إلى إقامة حوار استراتيجي ولا تتم الخطوات الأولى للحوار الإستراتيجي إلا إذا تم البحث عن المداخل بغرض إيجاد توافقات ونقاط مشتركة تكون مساحة لراحة الطرفين، وكقاعدة لإطلاق الحوار الإستراتيجي كما هو موضح في الشكل(2):

الشكل(2): اتجاه الحوار الاستراتيجي من الدولة (أ) نحو الدولة(ب)



المصدر: من إعداد الباحث.

المحور الثاني: الحوار الإستراتيجي الغربي مع الدول الأخرى.

أولا- المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي:

يرتكز الأسلوب الجديد في إستراتيجية الحلف مع دول المنطقة على عقد اتفاقيات تعاون وشراكة مع دول المنطقة ومنها منطقة المغرب العربي، وقد شكلت إستراتيجيته على الساحة الدولية انعكاسا للسياسة الأمريكية بوصفها تتفرد بالسيطرة على توجهات الحلف وقراراته.

حسب تقرير راند Rand Corporation الذي ينصح منظمة حلف شمال الأطلسي بعدم الحوار في إطار عام وجماعي مع الدول المتوسطية، بل يجب أن يكون الحوار والتعاون حالة بحالة مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، أي (16+1) ثم (26+1) وحاليا (27+1)، ويبرز مركز راند أن ذلك يدخل ضمن رغبات الدول العربية التي ترفض الجلوس على طاولة الحوار نفسها مع الاحتلال الصهيوني[7].

يمكن القول إن المجال الأمني هو الذي يطغى على العلاقات الأطلسية المتوسطية، ومع أنه ليس في مقدورنا دائما أن نفصل المسائل الأمنية والعسكرية عن السياسية إلا أن التعاون الحقيقي موجود في المجالين الأمني والعسكري من خلال بعثات الشراكة، لكن تعزيز علاقات التعاون تهدف بصفة غير مباشرة إلى التطبيع مع الاحتلال الصهيوني العضو المشارك والفاعل في الحل.

سعى حلف الناتو لانتهاج إستراتيجية جديدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تستجيب لمعطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة، ومنها منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط، إذ شهدت قمة الحلف بروما عقب انتهاء الحرب الباردة التوجه إلى صياغة إستراتيجية جديد للحلف، مفادها أنه يتعين على الحلف أن يولي السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوروبية أهمية خاصة انطلاقا من تحقيق الاستقرار والأمن على الحدود الجنوبية للدول الأوروبية، كما يعد أمرا مهما لأمن الناتو ومن ثم فقد تمثلت معضلة الحلف في تحقيق الاتساق بين ميثاقه الذي لا يتيح التدخل خارج أراضيه ومواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد مصالح أعضائه، ما حدا بالحلف إلى إصدار مفاهيم إستراتيجية جديدة الأول عام 1994 ،الثاني 1999 والثالث عام 2010[8]:

1- المفهوم الاستراتيجي الأول 1994:

قرر وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلس، في ديسمبر 1994 بعد 11 شهرا من قمة بروكسل التي أطلقت

"الشراكة من أجل السلام، إعداد "مبادرة البحر الأبيض المتوسط في سياق التكيف الخارجي وتوسيع النهج التعاوني الجديد للأمن الذي أدخل في عام 1991 إلى بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في منطقة حلف شمال الأطلس، أعلنوا من خلاله استعدادهم لإقامة اتصالات على أساس حالة بحالة بين الحلف وبلدان البحر الأبيض المتوسطي غير الأعضاء للمساهمة في تعزيز الاستقرار الإقليمي، وقد أوعزوا إلى المجلس على أنه في حالة انعقاد دائم لمواصلة دراسة الحالة ووضع تفاصيل الحوار المفتوح، والشروع في اتصالات أولية ومناسبة "للحوار المتوسطي"، وقد دعت منظمة حلف شمال الأطلسي خمسة بلدان هم مصر والكيان الصهيوني وموريتانيا والمغرب وتونس للمشاركة في الحوار المتوسطي كمبادرة لتحقيق تفاهم أفضل وتبادل بين البلدان في البحر المتوسط، من أجل تبديد سوء الفهم وتعزيز العلاقات الودية والجديدة في المنطقة.

2- المفهوم الاستراتيجي الثاني 1999:

حدد هذا المفهوم بوضوح مهمة جديدة لحلف شمال الأطلسي وهي "إدارة الأزمات" دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة، وجاء في ذلك المفهوم ضرورة أن يبقى الحلف على أهبة الاستعداد للإسهام في كل حالتي على حدة، وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات، بما يتضمنه ذلك من عمليات للرد على الأزمات وذلك وفق القرارات الأممية كما جاء في المفهوم:" يجب على الحلف أن يضع في اعتباره الإطار الكوني إذ يمكن أن تتأثر المصالح الأمنية للحلف ودوله الأعضاء بسبب مخاطر تتجاوز مجرد العدوان على أراضي أحد أعضائه بما فيها الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة وإعاقة تدفق الموارد الحيوية إلى الدول الأعضاء(9).

وفي هذا الصدد فقد تمت الموافقة على الطبعة المنقحة الثانية للمفهوم الاستراتيجي في قمة واشنطن عام 1999 من طرف رؤساء الدول والحكومات لحلف شمال الأطلسي حين وافقت على أركان الحوار المتوسطي وهي:

أ- الحوار السياسي والتعاون العلمي:

في سنة 2002 ومن أجل تحسين الحوار المتوسطي وافق مجلس حلف شمال الأطلسي على تعزيز وتعميق العلاقات بين الحلفاء وبلدان الحوار المتوسطي وكانت من بين الأولويات الرئيسية للحلف.

كما اعتمد الحلف سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز الحوار المتوسطي في أعقاب 11 سبتمبر 2001 من خلال تنظم مشاورات حول الإرهاب، وفي قمة براغ عام 2002 وافق رؤساء الدول وحكومات شمال الأطلسي على تحديث الحوار المتوسطي بوضع قائمة هامة لمجالات جديدة قد تكون موضوعا للتعاون العملي، هي:

- **عدم التمييز:** ما يعني أن الشركاء متساوون على أساس التعاون والنقاش مع منظمة حلف شمال الأطلسي.
- **التمايز الذاتي:** الذي يسمح بإيجاد أسلوبا أكثر ملاءمة للاحتياجات المحددة لكل بلد من البلدان الشريكة.
- **الانفتاح على الجميع:** يعتبر جميع بلدان الحوار المتوسطي أنفسهم متقاسمين نفس الجهد التعاوني.
- **الالتزام في كلا الاتجاهين:** الحوار الأطلسي هو شراكة ثنائية الاتجاه يسعى حلف شمال الأطلسي مع الشركاء إلى ضمان نجاحها من خلال مشاورات منتظمة.
- **حرية الاختيار:** إن الحلف لا يرغب في فرض أي شيء، فدول الحوار المتوسطي أحرارا في اختيار وتيرة ومدى مشاركتهم.
- **التكامل والتعاضد:** إن مبادرات المؤسسات المشاركة في الحوار الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى للمنظمة مكملة ويعزز بعضها بعضا(10).

ب- الوقاية من المخاطر:

فيما يخص المخاطر التي تهدد الحلفاء فقد حددها المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 1999 في الإرهاب، الهجرة غير الشرعية وحدوث خلل في التوازنات البيئية.

كما أكد على الوقاية من النزاعات كتلك التي حدثت في البوسنة والهرسك، ومساهمة الحلف الأطلسي في فرض السلام والأمن الدوليين، والتركيز على قمة الشراكة والتعاون والحوار مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط(11).

ج- الدفاع المشترك:

دعا رؤساء الدول والحكومات، في جوان 2004 بقمة اسطنبول للحلف الأطلسي إلى رفع مستوى للحلف الأطلسي إلى مرتبة الشراكة الكاملة هدفها العام هو الإسهام في الأمن والاستقرار في المنطقة ودعم الجهود الدولية الأخرى بتعزيز وممارسة التعاون وتتمثل أهدافه في:

- تحقيق إمكانية التشغيل المتداخل؛
- تطوير الدفاع المشترك والإسهام في الكفاح ضد الإرهاب.

3- المفهوم الاستراتيجي الثالث للحوار لعام 2010:

يشير مفهوم الحوار الاستراتيجي لعام 2010 إلى إن الحلف سيواجه حتى 2020 تحديات كبيرة منها زيادة التهديدات كانتشار أسلحة الدمار الشامل وطموحات المنظمات الإرهابية واستمرار الصراعات الإقليمية والوطنية والعرقية والدينية، أو التنافس على الموارد الإستراتيجية وعلى رأسها النفط، الهجرة غير الشرعية، التدهور البشري، انطلاقا من إدراك أعضاء حلف شمال الأطلسي لاستمرار التهديدات التي تواجه مصالح أعضائه خارج أراضيه، فقد جاء الإصدار لذلك المفهوم أكثر وضوحا وتحديدا عن سابقيه بشأن التدخل العسكري الأطلسي في الأزمات حيث تضمنت ما يلي :

أ- يمتلك الحلف مقدرات سياسية وعسكرية نادرة يمكنها التعامل مع الأزمات سواء قبل أو أثناء أو بعد نشوئها.

ب- البيئة الأمنية لم تعد هي أراضي الناتو، فالصراعات والاضطرابات التي شهدتها الدول الواقعة خارج حدود الحلف الأطلسي قد تلقي بظلالها على أمن دول الحلف ذاتها، ويقع ضمن الإطار قضية أمن الطاقة حيث أن الجزء الأكبر من الاستقلال العالمي من الطاقة يمر عبر أراضي مختلف بلدان العالم وبالتالي فإن تلك الإمدادات قد تكون عرضة للمخاطر والهجمات والانقطاع.

ج- إن الأزمات والصراعات التي تدور خارج أراضي الحلف قد تهدد مصالحه بشكل مباشر وبالتالي يتعين عليه التدخل فيما أمكنه وفيما اقتضت الحاجة، وذلك للحيلولة دون اندلاع الأزمات، أو إدارتها حال وقوعها ثم إعادة الاستقرار للمنطقة والمساعدة في إعمارها.

ثانيا- الحوار الإستراتيجي الأمريكي مع الدول الأخرى تحت مظلة الحلف الأطلسي:

يتجاوز الحوار الإستراتيجي الاتصالات الثنائية الأخرى التي تقوم بها واشنطن مع العواصم الدولية، فهي تدرس القضايا الإقليمية في ظل الأفاق المستقبلية والتحولات الإقليمية المحتملة، حيث يحمل الحوار الإستراتيجي طابع المؤسسة، ويتميز بمستوى عال من الانتظام، مثل ما تشير إليه (السيدة ألين لايبسون رئيسة مركز ستيمسون في واشنطن)، أن الحوار الإستراتيجي هو" الغاية الطيعة " أي التكيف مع احتياجات الأطراف المشاركة في الحوار بمرور سنوات، ولقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية عدة حوارات إستراتيجية مع الصين، الهند، جنوب إفريقيا، البرازيل، تونس، الجزائر، المغرب، مصر، وكذلك بلدان أخرى.

ويتطور الحوار الإستراتيجي وفقا لتطورات احتياجات الأطراف في الوضع الدولي، وقد تزداد أهمية هذا الحوار مع تزايد التشابكات الدولية في ظل العولمة وظهور تهديدات أمنية جديدة قد تهدد الدول في وجودها وتشكل خطرا على المصالح الغربية مثل تأمين خطوط الطاقة والأمن الإستباقي.

وقد صرح مسؤول أمريكي على هامش زيارة وزير خارجية جون كيري سابقا لتونس أن دفع العلاقات الثنائية بين أمريكا وأي بلاد في العالم الى مستوى الحوار الإستراتيجي يكرس الاهتمام بهذه العلاقات بشكل مؤسساتي، ويعطيها طابع الثبات والدورية، ويخلق فرصا للطرفين المتحاورين " كي ينصتا ويتحدثا لبعضهما البعض"، وقد وصف الحوار الإستراتيجي الأمريكي الصيني بالمنافسة والتعاون" وأعرب بايدن عن أمله في أن يؤدي الحوار الإستراتيجي السنوي إلى بناء الثقة بين واشنطن وبكين، وقال إن علاقتنا هي خليط من المنافسة والتعاون وستضل كذلك[12].

كما أوضح عدد من الخبراء وعلى رأسهم السيدة ألين لايبسون بمناسبة انعقاد الدورة الأولى لآلية الحوار الإستراتيجي في أفريل 2004 في واشنطن أن المعني من هذا الحوار ليس تونس وحدها، بل كامل فضائها الجيوسياسي العربي والإفريقي والأورومتوسطي[13].

يؤكد من جهة أخرى رئيس المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل، أن هذا الحوار له أهمية خاصة بالنسبة لتونس؛ لدعم واقعها الأمني ودعم آليات التصدي للأخطار التي تهدد استقرارها أمنيا واقتصاديا وسياسيا، وتكون فيه تونس جزءا من الإستراتيجية العالمية الأمريكية والتي تعتمدها حفاظا على مصالحها في مختلف مناطق العالم[14].

كما يظهر التعاون متعدد الأطراف الأمريكي المغاربي في مكافحة الإرهاب على مستوى الحلف الأطلسي، أي من خلال الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، والذي يضع منطقة المغرب العربي في مركز اهتمامه، مثل التعاون العسكري بين الناتو والدول المغاربية فيما يسمى بعملية " المسعى النشط

"، والذي يعتبر أحد الأطر متعددة الأطراف والموجهة لدول الحوار، لتقوية الروابط بين سبعة بلدان تمتد من شمال غرب إفريقيا مرورا بجنوب البحر المتوسط حتى الشرق الأوسط، وهي الجزائر ومصر والاحتلال الصهيوني والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس.

يهدف هذا النوع من الحوار إلى التعاون والمساهمة في استقرار المنطقة، كما يهدف أيضا إلى إكمال التفاهم بشكل أفضل بين الناتو وشركائه وتبديد الآراء والأفكار الخاطئة حول الحلف[15].

أضحت شرعية تواجد الحلف الأطلسي كمنظمة عسكرية موضع شك وتساؤل منذ نهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع الشرقي الغربي، والتوجه الجديد للحلف نحو الجنوب كعدو استراتيجي جديد، لملء الفراغ الحاصل في فترة ما بعد الحرب الباردة، هذا التوجه أحدث قلقا واسعا لدى دول الجنوب بشأن الطرف الذي يتصدى للحلف الأطلسي خلال العقود القادمة، وكذلك توجهات ونوايا الحلف من خلال الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن أهم العقبات الأساسية أمام تطور الحوار الاستراتيجي للحلف مفهومه الأول وهو طرح المسألة الأمنية من طرف الحلف كونها وضعت للتدارس من جهة المواضيع غير الشائكة مثل الإصلاحات العسكرية ومشاكل الخلافات الحدودية، بينما تطرح بلدان المغرب العربي، وعلى رأسها الجزائر، مسائل مباشرة على غرار النزاع العربي- الصهيوني، ومطالبة الحلف الأطلسي بالتدخل بأكثر صرامة وحزما من أجل إيجاد حل لهذا النزاع.

لا تحتاج مسائل الأمن، في منطقة المغرب العربي، إلى التدخلات العسكرية، وإنما تفتقر إلى الأداة الناعمة، أي تلك التي لها علاقة بما هو سياسي واقتصادي واجتماعي.

تبنت الدول الأعضاء المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة وزوال التهديد الشيوعي الآتي من الشرق، فكان البديل هو التوجه صوب الجنوب لتأمين الاتحاد الأوروبي من التهديدات الأمنية الجديدة، فدعا دول الجنوب المتوسطي إلى حوار أمني كان محتواه في البداية بعث التشاور والتعاون في شأن التحولات الجديدة التي مست منطقة المتوسط وبالذات المنطقة المغاربية.

إلا أن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زادت من أهمية الحوار فكان انعطافا جديدا في إستراتيجية الحلف الأطلسي المدعوم من الإستراتيجية الأمريكية في إعلان حربها العالمية على الإرهاب باعتماد المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي يدعو دول الجنوب إلى تفعيل شراكة حقيقية.

تأثرت الجزائر، في المقابل على غرار باقي الدول المغاربية بالتحولات التي عرفها النظام العالمي منذ انتهاء الحرب الباردة، فقد توسعت مضامين الأمن القومي الجزائري وخاصة خلال المرحلة المأساوية التي مرت بها الجزائر، فوصلت إلى قناعة أن التهديدات العسكرية لم تحظ وحدها بنفس الاهتمام كما كان في السابق بحكم التهديدات الأمنية الجديدة التي تأخذ طابع الشمول في ذاتها وطابع الإقليمية والعالمية في نطاقها

المحور الثالث: الحوار الإستراتيجي الغربي- الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر أنموذجا-

أولا- الجزائر والبيئة الدولية:

تتحرك الجزائر في بيئة دولية متفاعلة في حركة اهتزازية مضطربة تدفع في كل الاتجاهات نتيجة التحولات الأمنية المتسارعة في العالم، وفي منطقة المغرب العربي ودول الساحل.

هذا التطور في مستوى التهديدات بعث القلق في أوساط القوى الغربية للإسراع في حماية مصالحها المنسجمة أو المتناقضة مع مصالح دول المنطقة، على غرار الجزائر كطرف فاعل ومؤثر في المنطقة بوأها مكانة سمحت لها بإدارة المنطقة وفق حوار يحمل طابع الشراكة المتسمة بالتنافس والتعاون، كما يحمل طابع الصراع الذي يتسم بالتآمر والتربص.

تتحاور الجزائر مع شركائها الغربيين من خلال عرض مبادرتها السياسية من أجل الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي ودول الساحل، والوصول إلى تقارب يجنب المنطقة انفلاتا أمنيا آخر يهدد استقرارها، كما يهدد الدول الغربية في مصالحها، مثلما حدث للولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 وتفجيرات فرنسا وبريطانيا وإسبانيا.

ثانيا- الحوار الإستراتيجي الأمريكي الجزائري:

أحدثت التحولات الجارية في النظام الدولي والتدخلات العسكرية الأمريكية في عدة دول في العالم- مثل ما حدث في أفغانستان والعراق والتوجه المهيمن للولايات المتحدة

الأمريكية- مخاوف عدة حول النوايا الأمريكية اتجاه الدول، والتي تركت أثرا بالغ الخطورة على مستوى النظام الدولي في علاقاتها مع الدول الأخرى، فالمأزق الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها اليوم أكبر من أي وقت مضى في تاريخها، فهي تتسيد (تتزعم) القرن21 ولكنها من الناحية الإستراتيجية هي في ورطة لا تعرف مخرجا منها.[16] وهذا الشعور دفع بها إلى إطلاقها مشروعا يخفف من هذا الوضع، المتمثل في مبادرة الحوار الإستراتيجي مع عديد من الدول، لإقامة جسور التواصل والتعاون في ميادين متعددة تساهم بها في تبديد المخاوف ودعاوى الريبة لردم الهوة وإقامة علاقات إستراتيجية بهدف إعادة التوازن والاستقرار في المنطقة، ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

تزايدت، وتبعا لذلك، اهتمامات الإدارة الأمريكية، في عهد بوش الإبن، بتطورات المغرب العربي بشكل لافت بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، حيث أن العديد من التأكيدات التي تصدر بشكل يومي عن مسؤولين أمريكيين بارزين زاروا الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر2001 كلها تصب في خانة إعادة اكتشاف الجزائر من جديد، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والسعي نحو جعلها الحليف الإستراتيجي المقبل في المغرب العربي، فضلا عن عديد تسريبات أمريكية وجزائرية مازالت تنكشف فحواها كل يوم، وتتعلق بمدى الزخم الأمريكي بإعادة إحياء وبناء القوات العسكرية الجزائرية، بعد أن أدرجت واشنطن الجزائر- في الفترة الأخيرة– ضمن برنامج تمويل المبيعات العسكرية الأمريكية، والذي تعددت حلقاته ليشمل مجال الإرهاب، وتقاطر العديد من مسؤولي الأجهزة والاستخبارات الأمريكية لأسابيع طويلة مابين 2002-2005 بشكل لافت للنظر[17].

جاء في رسالة صدرت عام 2006 برعاية المجلس الأمريكي حول العلاقات الخارجية أن إفريقيا اكتسبت أهمية إستراتيجية متزايدة بالنسبة للولايات المتحدة، بالإضافة إلى كونها مصدر قلق إنساني مهما[18]. ويعود هذا الاهتمام بإفريقيا خصوصا إلى عام 1998 بمناسبة العمليتين المتزامنتين ضد سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا، وتأكد بعد أحداث 11 سبتمبر2001، حيث نتج عن هذه الأهمية الإستراتيجية إنشاء قيادة للجيش الأمريكي في إفريقيا " أفريكوم سنة2007"[19]. ويعد الحوار الإستراتيجي قفزة نوعية تتويجا لهذا الاهتمام. لمد العلاقة بين هذه البلدان واشنطن، وهو ما يساعد في علاج عدم انتظام الاتصالات والاجتماعات على مستوى عال بين زعماء أمريكا وإفريقيا الشمالية.

عرف تعزيز العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة تطورا وتعمقا خاصة سنة 2012 التي شهدت إقامة الحوار الإستراتيجي بين البلدين من أجل تحقيق دفع قوي للشراكة الثنائية بين الجزائر والولايات المتحدة بعد إقرار قيادتي البلدين إعادة هيكلتها في إطار رسمي، وإضفاء طابع تنظيمي للمشاورات من اجل تنظيم ووضوح أفضل للتقارير بين البلدين، حيث يمثل الحوار الإستراتيجي الأمريكي الجزائري فرصة لمسار التعاون بالنظر إلى الفرص الموجودة على المستوى الاقتصادي ومنها تلك المتاحة للمؤسسات الأمريكية في السوق الجزائرية، بعد رصد الدولة الجزائرية لميزانية مقدرة بـ286 مليار دولار لتحديث البنى التحتية في البلاد، وحتى وان بقيت العلاقات الاقتصادية دون الطاقات الموجودة لكنها تبقى هي الأعلى بين أمريكا ودول شمال إفريقيا، وفي تقدير أمريكا أن الجزائر لعبت دورا في مكافحة الإرهاب وبروز دورها الأساسي ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (المبادرة في نيويورك سنة2011) لتوحيد وجهة نظر البلدين متشابهة في مجال إعداد استراتيجيات فعالة ضد عملية الاختطاف مقابل فدية، التي تشكل مصدر تمويل معتبر للجماعة المتطرفة في شمال إفريقيا[20].

أما فيما يخص الدورة الثانية للحوار الإستراتيجي المنعقد بالجزائر في أفريل2014 على إثر زيارة كاتب الدولة الأمريكية جون كيري فقد أكد الطرفان في البيان المشترك المتوج للدورة الثانية في الحوار الإستراتيجي على التزامهما لتوسيع وتعميق الحوار السياسي، وتعاونهما في المجالات الاقتصادية والأمنية والتجارية، واتفقا على تبادل الخبرات والمهارات في مجال التربية والتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيات، كما اتفق على مناقشة السبل الكفيلة برفع التبادلات في مجال التعليم وتشجيع الطلبة الجزائريين على الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أكد في المجال الأمني على دعمهما للمنتدى الشامل ضد الإرهاب والعمل من أجل مكافحة هذه الظاهرة وتبادل المعلومات، بالإضافة إلى تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لتطوير قطاع الطاقة المتجددة والمحروقات غير العصوية[21].

أما من حيث الجوار الإقليمي فقد كانت مهمة السفيرة الأمريكية بالجزائر "**جوان بولاشيك**" ترتكز على ثلاث مجالات تخص التعاون الأمني، تعزيز الاستقرار الإقليمي وترقية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، والتي أوضحت أن التعاون الأمني لا يعني فقط العمل مع الحكومة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان، بل يشمل أيضا، حسبها دعم الحلول السلمية والسياسية للنزاعات في المنطقة خاصة في مالي وليبيا، في إشارة لدعم واشنطن للوساطة الجزائرية لحل الأزمة السياسية في مالي، وإقامة حوار شامل بين الأطراف الليبية لإنهاء حالة الفوضى والانقسام، وقالت في هذا الصدد أن الحكومة الأمريكية تثمن كثيرا وتدعم جهود الجزائر الرامية للوصول إلى حل سياسي وسلمي للأزمتين المالية والليبية، مؤكدة أن الحل العسكري مستبعد، وأن الجزائر كانت شريكا متميزا لبلدها في مكافحة الإرهاب وتكريس الاستقرار على المستوى الإقليمي[22].

أصبح الحوار الإستراتيجي الأمريكي، وفق هذه التوجهات، بمثابة الأساس الذي يطمح الطرفان أن يبنيا عليه علاقاتهما المستقبلية، وتأكيد على ضرورة توسيعها من مجال التعاون الأمني التقليدي إلى مجالات أخرى، يقول بشأنها البروفيسور الأمريكي "**روبرت تيمور Robert Timor**" أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفرد الأمريكية، أنها ستكون واعدة وتستدرك بعض الجوانب التاريخية منها، فترة علاقات الأمريكية الجزائرية خلال حرب التحرير. كل هذه الظروف والأحداث التي مرت بها العلاقات بين البلدين تتخللها فترات فتور وانتعاش أدت إلى حدوث عدة انقطاعات، قبل أن تعود إلى مجراها خلال تولي الرئيس الحالي للجزائر عبد العزيز بوتفليقة مهام وزارة الخارجية حيث لعبت السياسة الخارجية في عهد كيسنجر دورا مهما على المستويين السياسي والدبلوماسي. وفي العقود الأخيرة ومع إفرازات هجمات 11 سبتمبر2001 على نيويورك، لعبت الجزائر دورا مميزا باعتبارها شريكا في محاربة الإرهاب، وكان تركيز العلاقات بين البلدين حول التعاون العسكري من خلال مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في الساحل بمشاركة الجزائر ودول أخرى، ليتوسع مع الوقت إلى مسائل إستراتيجية وعلاقات التعاون[23].

رغم رسائل التطمين الموجهة للطرف الجزائري فإن الجزائر مازالت متمسكة بموقفها الرافض لأي تدخل عسكري أمريكي على حدودها، والداعي إلى الحلول السلمية للأزمات العربية والإقليمية، حيث شددت على أن مكافحة الإرهاب لا تشكل مبررا للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة كانت، مشيرة إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة في المنطقة[24].

يتضح من تصريحات المسؤولين الأمريكيين توجه بلادهم إلى بعث رسائل تطمين الجانب الأخر مثل عبارة: تثمين الجهود، استبعاد الحل العسكري، شريك متميز، تقدير المجهودات، دولة محورية، هذه الإشارات عبارة عن كاسحات ألغام تزيح العوائق وتفسح المجال أمام الأطراف لإقامة علاقات دائمة، ولهذا فقد الباحث عبد النور بن عنتر من وقوع جزائر فيما يسميه فخ النرجسية.. فيما يتعلق باعتبارها دولة محورية للإستراتيجية الأمريكية اذ يرى أن هذه الصفة هي مأربه لا حفاوة، فقد صيغت من منظور المصالح الإستراتيجية الأمريكية، لذا على الجزائر وسائر دول المغرب العربي أن تتحلى باليقظة الإستراتيجية وعدم انزلاق في تصورات قد تبدو في ظاهرها فرصا، ولكن يترتب عنها انعكاسات سلبية على الأمن القومي للدول المغاربية[25].

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لذلك، إلى استبدال المفهوم الاستراتيجي القديم للحلف الأطلسي بمفهوم استراتيجي مستحدث، ظاهره فيه الرحمة , و باطنه لا يقوم فقط على مفهوم الردع والهجوم في حالة الاعتداء العسكري على إحدى الدول الأعضاء، بل يتم تأسيسه على مفهوم الضربات الوقائية والاستباقية، وهذا يشير بوضوح أن على الحلف الأطلسي محاربة الإرهاب وفق المفهوم الأمريكي، وللضربة الوقائية والاستباقية أهمية كبيرة خاصة بعدما أصبحت مرتكزا من مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

خاتمة:

ظهر أن الحوار الإستراتيجي كمفهوم جديد قد انتقل من ميدان الطب النفسي إلى ميدان العلاقات الدولية أين أصبح يستعمل من طرف الدول لإقامة علاقات تتسم بالاستمرارية والانتظام في حدود مساحة الراحة للأطراف، مع السعي إلى تبد كل أسباب الخوف والريبة بمرور الوقت بالتعاون والتصدي لتهديدات أمنية جديدة، تبقى جدية وفعالية هذا المسعى الدولي مرتبطة بإمكانية تفعيلها- مع مراعاة التنوع

الفكري- لبناء الحوار الإستراتيجي مع الدول الأخرى. وفي ظل العولمة يبدو ان الحوار الإستراتيجي الأمريكي مع بعض الدول هو محاولة دمج استراتيجياتها والتحكم فيها، ومحاولة تحييدها، خوفا من انخراطها في مسارات إستراتيجية أخرى، قد تهدد القوى الغربية، أو تحول دون تحقيق أهدافها في المنطقة العربية.

ستظل إمكانية حدوث حوار استراتيجي بين الدول العربية والإسلامية، يساعد الأطراف المتنازعة والمتحالفة في رسم خارطة طريق الوحدة دافعة ومحفزة لإعداد حوار استراتيجي بمفهومه الإيجابي بين الدول العربية، لإذابة الجليد وخاصة بين البلدين المتجاورين، والذي كان قد استخدم سابقا كأسلوب لردم الهوة بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا في إطار نادي الثلاثة " club of thrée "، وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي تنظر بوساطة هذا النوع من الحوار إلى إيجاد كيفية فعالة لتحقيق إستراتيجيتها الدولية بأساليب جديدة.

الهوامش :

(1) **Institute for Strategic Dialoguehttps: //fr.wikipedia.org/wiki/Institute_for_Strategic_Dialogue.**

(2) *Les enjeux du dialogue stratégique à l'échelle franco-allemande| IFRI :* **https://www.ifri.org/fr/.../enjeux-dialogue-strategique-lechelle-franco-allemande**

(3) أسامة الرمضاني: **محطات الحوار الإستراتيجي بين واشنطن وبلدان المغرب العربي**، مقال تم تحميله من الموقع www.afrigatenews.net بتاريخ سبتمبر 2016.

(4) مقال خاص: **مشاركة أول مسؤول عسكري صيني في الحوار الإستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية**، مقال تم تحميله بتاريخ سبتمبر 2016 من الموقع http://arabic.people.com.cn

(5) هاري آر يارغر: **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي- التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن21**، ت، راجح محرز علي، مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، 2011 ، ط1، ص: 55.

(6) هاري آر يارغر، المرجع نفسه، ص: 56.

(7) عز الدين قطوش: **الحوار الأطلسي المتوسطي بعد الأزمة الليبية**، مجلة فكر ومجتمع، عدد 13 / 2012، الجزائر، ص: 165.

(8) أشرف محمد كشك: **الناتو: من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية**، مقال تم تحميله بتاريخ مارس 2015 من الموقع . http://www.siyassa.org.eg

(9) - أشرف محمد كشك، المرجع نفسه.

(10) -Nicola de Santis (Directeur, Section Dialogue méditerranéen de l'OTAN, Bruxelles): **Ouverture et coopération de l'OTAN avec les pays méditerranéens à travers le dialogue méditerranéen**: http://www.iemed.org/anuari/2010.

(11) وهيبة تباني: **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، تيزي وزو، جامعة مولود معمري، 2014، ص: 125.

(12) مقال خاص: **مشاركة أول مسؤول عسكري صيني في الحوار الإستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية**، مرجع سابق.

(13) فجر الصباح: **الحوار الإستراتيجي التونسي الأمريكي عين على تونس وأخرى على ليبيا والجزائر**، مقال تم تحميله بتاريخ 2015/11/13 من الموقع http://www.assabah.com.tn

(14) نجم الدين العكاري: **الحوار الإستراتيجي بين تونس وأمريكا، هذا ما تريده أمريكا**، مقال تم تحميله من الموقع http://www.afrigatenews.net

(15) قط سمير: **المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية من منتصف التسعينات: أبعاد، فرص، قيود**، مجلة جيل دراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد 9، جوان2017، مخبر الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 127.

(16) - هاري آر يارغر: مرجع سابق، ص: 12.

(17) - أشرف العشري: **واشنطن تعيد اكتشاف الجزائر من جديد**، الأهرام، رسالة الجزائر، 13 فيفري 2006، مقال تم تحميله من الموقع: http://www.ahram.org.eg

(18) - محمد نجيب سعيد: **الأوضاع الأمريكية في إفريقيا..دول جنوب الصحراء نموذجا**، 2011/09/09، مقال تم تحميله من الموقع: http://www.alwatan.com

(19) - الصحراء اليوم: **مكانة الساحل الإفريقي في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الحالية**،01 أوت 2013، مقال تم تحميله من الموقع: www.saharahoy.com

(20) - مختار بوروينة: **أسس أوسع للحوار الإستراتيجي الأمريكي الجزائري**، جريدة عمان،2015، مقال تم تحميله من الموقع: http://2015.omandaily.om

(21) - جريدة وقت الجزائر: **ليبيا تتصدر نقاشات الحوار الإستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة**، 9 أفريل 2015.

(22) - جريدة النصر: **السفيرة جوان بولاشيك تصرح**، *www.annasronline.com/.../65377-2017-02-03*

(23) - مختار بوروينة: مرجع سابق.

(24) - جريدة وقت الجزائر: مرجع سابق.

(25) - قط سمير: مرجع سابق.